

قياس أداء المشروعات الصناعية الصغيرة في ظل أزمات البيئة العراقية من (2005 - 2015)

أ. م. حيدر شاكر نوري البرزنجي

م. محمد إبراهيم تايه العاني

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة ديالى

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة ديالى

Aliali12121979@Gmail.com

Mscmohammed3@gmail.com

م. رحمن محمود شحاذه العزاوي

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة ديالى

bshhatt44@gmail.com

الملخص: ركز البحث على قياس أداء المشروعات الصناعية الصغيرة وفق مجموعة مؤشرات تناسب البيئة العراقية والأزمات التي مرت بها، ومنها: نمو الإيرادات، والإنتاجية، والقيمة المضافة، والميزة النسبية الظاهرة، للوقوف على مستوى أداء هذه المشروعات من حيث نموها أو تباطؤها، بغية تشخيص المعوقات وأسبابها للعمل على تصحيح الانحرافات وتجاوز الأزمات، اعتماداً على البيانات الإحصائية من مديرية الحسابات القومية في وزارة التخطيط للمدة (2005 - 2015)، والتي أظهرت نتائج تحليلها تأشير إسهامها في النمو الاقتصادي والاجتماعي والتنافسي بنسب متذبذبة في نسبة المساهمة والإنتاجية والقيمة المضافة ومؤشر التنافس على المستوى المحلي الإجمالي لمشروعات البلد، وصيغ في ضوء نتائج البحث مجموعة توصيات نأمل أن يستفيد منها المعنيون .

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصناعية الصغيرة، الإنتاجية، القيمة المضافة، الميزة النسبية الظاهرة، الأزمات .

Measuring the performance of small industrial enterprises Under of the Iraqi environmental crises for (2005-2015)

Abstract: The research focused on measuring the performance of small industrial enterprises according to a set of indicators suitable for the Iraqi environment and the crises that passed through, including: Revenue growth, productivity, value added, and Revealed Comparative Advantage, to determine the level of performance of these projects in terms of growth or slowdown, In order to identify the obstacles and their causes to work to correct deviations and overcome crises, Based on statistical data from the National Accounts Directorate of the Ministry of Planning for the period (2005-2015), The results of which showed that their contribution to economic, social and competitive growth was marked by fluctuating rates of contribution, productivity, value added and the overall domestic competitiveness index of the country's projects, In the light of the results of the research, a set of recommendations was formulated which we hope will benefit the stakeholders .

Keywords: Eenterprises industrial enterprises, productivity, value added, Revealed comparative advantage, crises .

المقدمة: تؤدي المشروعات الصغيرة دوراً رئيساً في زيادة التنمية بجميع أشكالها وتسهم في تجاوز الأزمات لأي بلد، وبذلك فإنها مثار اهتمام الكثير من الدول، بل وحتى المنظمات الدولية مثل البنك الدولي والأمم المتحدة (UNIDO) ...، وتزداد أهمية هذه المشروعات في البلدان النامية في ظل العولمة وما أفرزته من تحديات إدارية واقتصادية واجتماعية ...، لأنها تمثل النواة نحو تحقيق التنمية بأشكالها، وعلى الرغم من الاختلاف في تصنيف المشروعات بحسب كل بلد وبما يناسب وضعه وينسجم مع واقعه، إلا أن الاتفاق على أهميتها سواء أكانت كبيرة أم متوسطة وحتى الصغيرة ليس محل نزاع بين الجميع، وبما إن اهتمام العراق قد ازداد بهذه المشروعات في تلبية احتياجاته أواخر القرن الماضي، ولا سيما مع بزوغ الكثير من الأزمات الأمنية والاقتصادية والسياسية، ... التي مر بها بالبلد، لذلك سيتناول البحث المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق بحسب التصنيفات المعتمدة في ذلك، لبيان مدى أدائها على مستوى البلد اعتماداً على مؤشرات كمية تمثلت بنمو الإيرادات والإنتاجية والقيمة المضافة والميزة النسبية الظاهرة لهذه المشروعات .

المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث

- 1. مشكلة البحث Problem of Research:** تؤكد بيانات وزارة التخطيط العراقية تذبذب وضع القطاع الصناعي في العراق ولا سيما قطاع المشروعات الصغيرة، نتيجة للكثير من الأزمات، والذي يفترض أن يسهم في زيادة إنتاجية البلد وناتجها الإجمالي، ولذلك تتحدد مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: (ما مدى أهمية المشروعات الصناعية الصغيرة وإسهامها في زيادة ناتج البلد المحلي؟ وهل تحقق قيمة مضافة لاقتصاد البلد في ظل الأزمات نتيجةً لمؤشرات الإنتاجية وميزتها التنافسية النسبية الظاهرة ؟) .
- 2. أهداف البحث Objectives of Research:** يهدف البحث إلى التعرف على الواقع الحقيقي لدور المشروعات الصغيرة للقطاع الصناعي في العراق عن طريق قياس مساهمتها وإنتاجيتها وميزتها النسبية الظاهرة والقيمة المضافة من حيث تشخيص أسباب نموها أو تراجعها نتيجةً لأزمات التي عانى منها العراق، فضلاً عن تقديم توصيات بهذا الشأن وتحديد اتجاهات البحث تماشياً مع أهداف البلد الاستراتيجية .
- 3. أهمية البحث Importance of research:** إن المشروعات الصناعية الصغيرة وفي ظل التغيرات الكبيرة والأزمات التي مر بها البلد بحاجة إلى بحث وتحليل لإبراز أهميتها وإسهامها في النمو الاقتصادي والاجتماعي والتنافسي كلما ازداد معدل نموها وإنتاجيتها ومنافستها والقيمة المضافة التي تقدمها .
- 4. فرض البحث hypothesis of Research:** في ضوء أهمية البحث وأهدافه فإنه يسعى لإثبات أن المشروعات الصناعية الصغيرة ومع وجود الأزمات والتقلبات الكبيرة تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلد من خلال إنتاجيتها وقيمتها المضافة وتنافسيتها .
- 5. مجتمع البحث وعينته Population & Samples of Research:** يتمثل مجتمع البحث بالقطاع الصناعي العراقي، أما العينة فتتمثل بالمشروعات الصناعية الصغيرة في العراق .
- 6. منهج البحث Methodology of Research:** اعتمد المنهج الكمي التحليلي لبناء تصورات دقيقة عن الموضوع لأنه من أفضل المناهج الوصفية، ويتميز بنظرته الشمولية، ولا يتطلب إجراءات خارج قدرة الباحثين وسيطرتهم .

7. أدوات البحث **Tools of Research**: استخدم البحث الجانب النظري اعتماداً على الأدبيات العلمية ذات العلاقة والميداني اعتماداً على بيانات رسمية عن المشروعات الصغيرة في العراق للمدة (2005-2015) والتطبيقي اعتماداً على مجموعة معادلات في برنامج Excel و SPSS من أجل الحصول على نتائج دقيقة تخدم أهداف البحث .
8. مبررات اختيار البحث الحالي: وتمثلت في العزوف أو الإقلال من قياس إنتاجية المشروعات الصناعية الصغيرة ومساهمتها وتنافسيتها على مستوى كلي في البيئة العراقية ولا سيما في ظل الأزمات التي مر بها العراق ابتداءً من 2003 وإلى الآن. فضلاً عن التعرف على الواقع الفعلي للقيمة المضافة التي تقدمها هذه المشروعات للبيئة التصنيعية في البلد إجمالاً. ومن ثم لا بد من قياس تأثيرها في التنمية الشاملة التي تصب في مصلحة البلد وفق مؤشرات علمية كمية عديدة .

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً: المشروعات الصناعية الصغيرة

لا يوجد اتفاق حول تعريف المشروعات الصغيرة بسبب الاختلاف في طبيعة اقتصاد الدول وإدارتها والتكنولوجيا المستخدمة فيها (سلمان، 2013: 68) وينسحب هذا الاختلاف ضمناً على تصنيفها، كما ذكرت دراسة معهد جورجيا الأمريكي وجود 55 تعريفاً لها في 72 دولة (عبد الحميد وعبود، 2013: 211)، ومع ذلك يحاول المعنيون وضع معايير لتصنيفها منها: عدد العاملين، ورأس المال، وحجم المبيعات، وصافي الموجودات (Rahnama et al, 2011: 26)، فضلاً عن معيار الإدارة، والقيمة المضافة، والإنتاجية والطاقات ...

وقد اعتمد البنك الدولي معيار عدد العمال، ولا يوجد اتفاق على ذلك بحسب (منظمة العمل العربية، 2009) فقد ذهبت اليابان إلى أقل من 300 عامل والسويد حتى 200 عامل وأستراليا وكندا أقل من 100 عامل، والدنمارك وتايلند حتى 50 عامل. ومصر وتونس والجزائر والأردن وتركيا والاتحاد الأوروبي 49 عامل فأقل. ودول الخليج 30 فأقل .

وتصنف المشروعات الصغيرة في بعض الدول بأقل من 10 عمال ومنها العراق (وزارة التخطيط، 2012: 210) وهذه المشروعات حقيقةً تسمى المشروعات الصغيرة جداً أو المصغرة، أما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO فاعتمدت معيار عدد العمال والإدارة معاً ولذلك ترى المشروع الصغير بأنه " يتكون من 10-50 عاملاً ويديره شخصاً واحداً يتحمل مسؤوليته على الأجلين القصير والطويل ". في حين أن مؤسسة التمويل الدولية اعتمدت معيار رأس المال أو الاستثمار، فترى أن المشروع الصغير والمتوسط يصل إلى مبلغ 2.5 دولار كحدٍ أقصى (الجامعة العربية، 2009: 18)، وهذا المعيار أيضاً مختلف فيه فأمريكا ودول الخليج تعتمد 2 مليون، واليابان 490 ألف وسنغافورة 280 ألف، ...

ومن وجهة نظر إدارية هناك مجموعة معايير للتمييز بين المشروعات تتمثل في عدد الأفراد (100 فأقل) وتمركز المشروعات جغرافياً بخلاف عمليات تسويق منتجات المشروع، وعمليات تمويلها من قبل مجموعة صغيرة من الأفراد، فضلاً عن أن ملكيته تعود إلى شخص أو مجموعة أشخاص فقط (Moore, 2010: 514). ومن هنا يلاحظ أن المعايير المعتمدة في تصنيف المشروعات تنقسم بين المعايير الكمية (عدد العاملين وكمية الاستثمار ...) ومعايير نوعية تركز على الخصائص الوظيفية للمشروع (إدارة المشروع وملكيته وتخصصه ...) ومنها يتم تجميع المشروعات ذات الصفات والخصائص المشتركة (Antheaume & Lionel, 2002: 4) .

ويعرف المشروع الصغير بناءً على ما تقدم بأنه " مجموعة أنشطة خاصة (فردية أو عائلية) تستهدف الربحية الاقتصادية وزيادة الدخل وفرص العمل من خلال إنتاج تشكيلة سلع أو خدمات " (العنزي وفيصل، 2013: 7). أو هي " مجموعة من الأنشطة والممارسات التي تقوم بها المنظمة اعتماداً على أيدي عاملة محلية محددة وفقاً لمتطلبات تلك المنظمة ولها إسهام فاعل في دعم الاقتصاد المحلي وتشغيل الأيدي العاملة من خلال استحداث الوظائف الجديدة " (عبد الرضا وكاظم، 2016: 272)، وعليه تعرف المشروعات الصناعية الصغيرة " بأنها منظمات تعمل في مجال واحد على الأغلب لتقديم منتجات أكثر ملائمة لحاجات الإنسان، ويشغل فيها عدد قليل من العمال ورأس مالها محدود وتخضع لإدارة واحدة مستقلة وليست رائدة في السوق وتسهم في رفع اقتصاد البلد عن طريق إنتاجيتها والقيمة المضافة التي تقدمها " .

ثانياً: أداء المشروعات الصناعية الصغيرة ومؤشرات قياسها

الأداء لغةً هو " الإنجاز بتميز " (Oxford, 2000: 501)، أما اصطلاحاً فيعرف " بالقدرة على تحقيق الأهداف عن طريق استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية " . (Daft, 2001: 12)، ولذلك يعد مقياس للعلاقة بين الموارد والنتائج المتحققة، أي محصلة نهائية لما أنجز، وتكتسب عملية قياسه على المستوى الجزئي والكلّي أهمية كبيرة، لأنها تحدد موقف النجاح أو الفشل، وتختلف مقاييس الأداء تبعاً لمجموعة اعتبارات سابقة أو حالية أو مستقبلية، وتبوء أغلبها في المقاييس الكمية، لأنها تبين ما حدث وليس ما يحدث أو ما سيحدث، ومن هنا يحظى قياس الأداء باهتمام واسع، مواكبةً لتطورات العولمة، وتحرر الأسواق، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويعرف بأنه " عملية قياس ما تم إنجازه ومقارنته بالمستهدف بشكل دوري " (حداد، 2014: 356)، لذلك فعملية القياس تهتم بالحصول على بيانات من شأنها أن تساعد على تحليل ظاهرة معينة وتقييمها خلال مدة محددة (الخالدي، 2011: 31). وازداد الاهتمام في قياس أداء (المشروعات) وقطاعات الأعمال، بمستويات قياس كثيرة، وفقاً للمؤشرات الآتية: (Buckley et al. 1988: 175-200) (كندري، 2011: 40)

1. المستوى المحدود: ويقاس أداء المشروع وفق مؤشرات الربحية، ونمو الإيرادات والحصة السوقية، وميزان المدفوعات .
2. مستوى القطاع: مثل مؤشرات التكاليف والإنتاجية، والحصة السوقية، والميزة التنافسية الظاهرة، ودليل التجارة .
3. مستوى تنافسية البلد: والتي يمكن قياسها عن طريق مؤشرات نمو الدخل الحقيقي للفرد. والنتائج التجارية .
4. مستوى التكامل الإقليمي: وهو من التوجهات الحديثة لإضافة مستوى شامل يتمثل بمستوى التكامل الإقليمي .

وينفق البحث الحالي مع قياس أداء المشروعات الصناعية الصغيرة على المستوى الثاني أي الاقتصادي أو مستوى الصناعة والقطاع، لأنها أكثر وضوحاً، وبحسب المعايير التي سيتناولها الجانب التحليلي، والتي تتضح في الآتي:

أ. **مؤشر الإنتاجية Productivity Index**: للإنتاجية أهمية كبيرة في الأدبيات الإدارية والاقتصادية على السواء، لأنها تتعلق بتعظيم العوائد، كما أن نموها يعطي المشروع أو القطاع أو البلد مقدرة تنافسية على صعيد محلي أو إقليمي (العلي، 2007: 68)، وإن نسبة نموها تعني الزيادة أو النقصان في الإنتاجية (اللامي وحسين، 2012: 57) لذلك فهي تمثل المقياس الحقيقي للتطور الاقتصادي لكونها المرتكز في تحقيق الرفاهية وزيادة الدخل الفردي والجماعي ومن ثم تحسين نوعية الحياة (آل فيحان، 2018: 39) ولذلك تعد مؤشراً اقتصادياً لقياس فعالية الإدارة في إدارة النشاط الاقتصادي (المنصور، 2010: 36)، وتعرف بأنها " القدرة على تكوين النتائج باستعمال عناصر إنتاجية محددة " (Heizer & Render, 2004: 13)، أو هي مقياس العلاقة بين المدخلات والمخرجات وتمثل بنسبة مئوية (Svend, 2011: 59)، وبعبارة أبسط فإنها قيمة المخرجات (النتاج) مقسوماً على قيمة المدخلات، أما

من المنطلق الواسع فالإنتاجية مؤشر للانتفاع من الموارد المتاحة مقاساً ببعض المعايير، مع مراعاة حساب المخرجات والمدخلات الجيدة فقط حتى لا تؤثر في النسب، وتحسب بالصيغة الآتية: (النجار ومحسن، 2012: 22)

$$P = O \div I \text{ ، أي الإنتاجية = المخرجات } \div \text{ المدخلات (1)}$$

ويعبر عن الإنتاجية بثلاثة مستويات (كلية، ومتعددة العوامل، وجزئية) (اللامي والبياتي، 2008: 39)،

وسيعتمد البحث الحالي المستوى الأول، أما نمو الإنتاجية فيستخرج بالمعادلة الآتية: (Ihsan, 2002: 7)

$$\text{نمو الإنتاجية (التغير) = إنتاجية سنة حالية - إنتاجية سنة سابقة } \div \text{ إنتاجية سنة سابقة (2)}$$

ب. **مؤشر القيمة المضافة Additional Value:** وتمثل الدخل المتحقق من عناصر أو عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال وساعات التشغيل ...) بل إنها قد تشير إلى مجموع رأس المال المادي ورأس المال الفكري معاً (البشري والهيكلية) (Ghozali & Purwanto, 2014: 107). ويذهب البحث الحالي مع تمثيل القيمة المضافة من ناحية مادية أي الإنتاج ومستلزماته، ويمكن قياسها عن طريق طرح قيمة مستلزمات الإنتاج من القيمة الإجمالية للإنتاج، وبذلك فهي تمثل الزيادة في الدخل القومي الذي يحققه المشروع من ممارسة نشاطه الإنتاجي، ومن ثم تعد أداة تقويم للمشروعات من ناحية اجتماعية (حداد، 2014: 358)، ويمكن تمثيلها في المعادلة الآتية: (Pulic, 2008: 19)

$$VA = OUT - INPUT \text{ ، أي القيمة المضافة = قيمة الإنتاج المتحقق - قيمة مستلزمات الإنتاج (3)}$$

ت. **مؤشر الميزة النسبية الظاهرة Revealed comparative advantage index:** ويسمى مقياس Balassa نسبة لمكتشفه ومطوره، ويقيس ميزة النشاط بعد حدوثه (Leromain & Gianluca, 2013: 3) والصيغة العامة لمقياس Balassa هي: (البرزنجي وآخرون، 2018: 325)

$$RCAI = [(Xi \div Xiw) \div (Xm \div Xmw)] \times 100 \text{ أي: (4)}$$

$$\text{الميزة النسبية الظاهرة} = [(\text{صادرات البلد الكلية}) \div (\text{صادرات المنتج ا})] / [(\text{الصادرات الدولية}) \div (\text{الصادرات الدولية للمنتج ا})] \times 100$$

واستخدم هذا المقياس الكثير من الباحثين في علمي الإدارة والاقتصاد على السواء، لقياس أداء المشروعات أو القطاع التي تعمل فيه، وعلى رأسهم (Porter, 1990: 73-93) صاحب نظرية الميزة التنافسية بوصفها أنموذجاً لقياس التنافسية بالاستناد إلى الأسس الجزئية Micro في التنافس، على اعتبار أن التنافس يتم بين المشروعات والقطاعات التي تنتمي لها وليس بين الدول، وفي هذا الصدد يرى (النسور، 2009: 27) أن التنافس هنا هو أن تكون الميزة النسبية الظاهرة أكبر من الواحد، أي حاصل نتيجة المقياس أكبر من واحد. ويعد مؤشر RCAI مقياساً رئيساً في تحديد نجاح أو فشل المشروعات أو القطاع أو اقتصاد البلد بشكل مجمل، فكلما كان ناتج المقياس أكبر من الواحد كان دالاً على التنافسية العالية، وكلما قل دل على ضعف التنافسية (الحاج مصطفى، 2005: 1).

ثالثاً: الأزمات

عُرفت الأزمة تعريفات كثيرة تبعاً لوجهات نظر الباحثين من جهة ولتعدد أنواع الأزمات وتصنيفاتها من جهة أخرى، إذ تعرف الأزمات لغةً بأنها " شِدَّة وضيق أو مشكلة " (قاموس المعاني، 2016)، كما تعني نقطة تحول إلى الأفضل أو إلى الأسوأ أو نقطة تحول صعبة " (Oxford, 2000: 160) ويرى (العجلوني، 2009: 198) بأنها " حالة من عدم استقرار يوشك أن يحدث تغيير حاسم يؤدي إلى نتائج مرغوب فيها، أو غير مرغوب فيها "، لذلك تعد الأزمات حاله طارئه أو حدث مفاجئ يؤدي إلى إخلال يضعف المركز التنافسي ويتطلب تحركاً سريعاً بغية المعالجة الفورية لأنها تتميز بدرجة

من المخاطرة. ومن زاوية اقتصادية تمثل الأزمة كما يرى (زيد، 2006) بأنها " الانقطاع المفاجئ في مسيرة المنظومة الاقتصادية مما يهدد سلامة الأداء المعتاد. وتعتبر الأزمة عن التناقضات القائمة بين الطبقات الاجتماعية وقيم التبادل "، لذلك فالأزمة موقف غير مستقر وربما يشكل خطورة تتعلق بشؤون الأفراد والمنظمات ولها تأثيرات حرجة على جميع الأطراف سواء أكان باتجاه السلب أم الإيجاب .

المبحث الثالث: الإطار التحليلي العملي

أولاً: مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة في الاقتصاد العراقي .

إن مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة في البلد تقاس عن طريق مؤشر ناتجها قياساً بالناتج الإجمالي للبلد، والذي يعبر عن مجموع القيم الإجمالية التي تحققها الأنشطة الاقتصادية في مدة معينة وغالباً ما تكون سنة، أي القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها، ومن ذلك يتضح مؤشر نمو الاقتصاد وتطوره للبلد، بشكل أكثر وضوحاً، وما يرافق ذلك النمو من حيث مؤشرات التنمية وكفاءة الإدارة ...، ومن الجدير ذكره أن ناتج المشروعات الصناعية الصغيرة الإجمالي في العراق ومعدل نمو مساهمتها قياساً بالناتج الإجمالي للبلد يؤثر انخفاضاً ملحوظاً قياساً بعائدات النفط التي يعتمد عليها البلد، وبهذا فإنه لا يزال أداءها يعكس تنمية متذبذبة وبطيئة. وكما يظهر في الجدول الآتي:

جدول (1): الناتج الإجمالي للمشروعات الصناعية الصغيرة ونسبة مساهمتها ومعدل نموها للمدة (2005 – 2015)

السنة	الناتج الإجمالي (مليون)	إجمالي ناتج المشروعات الصناعية الصغيرة (ألف)	مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة	معدل نمو المساهمة
2005	4034500	658655361	0.000163256	-
2006	2699000	1103756749	0.00040895	1.504
2007	4160800	812441151	0.000195261	(0.522)
2008	4343900	814197339	0.000187435	(0.040)
2009	4785100	815953528	0.00017052	(0.090)
2010	4851100	1556336009	0.000320821	0.881
2011	5171700	3896267446	0.000753382	1.348
2012	5472100	4567101970	0.000834616	0.107
2013	5849600	3289710372	0.000562382	(0.326)
2014	6416000	1924980220	0.000300028	(0.466)
2015	7003500	2107345296	0.000300899	0.0029

المصدر: العراق، وزارة التخطيط (2015). " إحصائيات مديرية الحسابات القومية " .

كشفت بيانات (الجدول، 1) زيادة وانخفاض متذبذبين في قيمة الناتج الإجمالي للمشروعات الصناعية الصغيرة، ففي عام (2005) كانت قيمة الناتج 658655361000 دينار، ليرتفع عام (2006) إلى 1103756749000 دينار وبمعدل مساهمة 1.5 % ثم انخفض في العامين (2007 – 2008) إلى 812441151000 و 814197339000 دينار، وبمعدل انخفاض في مساهمتها 52 % و 4 % على التوالي، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى الأزمات المالية التي

مر بها البلد، إذ تردى الوضع الأمني في تلك المدة كان مؤثراً في تلك المدة تحديداً، ناهيك عن أزمة احتلال العراق وما صاحبها من أزمات مرافقة حينها من تدمير في البنى التحتية وأعمال التخريب للذان كان لهما السبب الكبير في هذا الانخفاض. واستمر انخفاض نمو ناتج المشروعات الصغيرة ومن ثم زيادة معدلات ناتجها في السنوات اللاحقة ولا سيما في الأعوام (2010-2012) ومن ثم انخفاضها مجدداً في الأعوام (2014 - 2015) بسبب الأزمة الأمنية وأحداثها التي مر بها البلد .

كما يتضح أن حجم الناتج المحلي الإجمالي كان متواضعاً جداً لا يستوفي الطلب المحلي على الرغم من توافر مستلزمات الإنتاج المحلية، وإن نسب مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة المنخفضة في بعض السنوات لا تعود إلى تردى الوضع الأمني وأزمات الحروب فقط، بل يتعدى ذلك إلى اعتماد المشروعات الصناعية الصغيرة على التكنولوجيا القديمة وتقادم الآلات والمكائن وانعدام الصيانة الدورية، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الإنتاج، والأعمال التخريبية التي تعرضت لها بعض المشروعات بعد عام (2003)، والتي تعطلت وقتاً لحين تأهيلها وإعادة تشغيلها، فضلاً عن إغلاق العديد من المصانع. وعلى الرغم من التذبذب في نمو ناتج المشروعات الصناعية الصغيرة إلا أنه يتضح مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلد وهذا ما يفسر تساؤل البحث حول مدى مساهمتها في ذلك ويدعم فرض البحث .

ثانياً: مؤشر إنتاجية المشروعات الصناعية الصغيرة

إن تحقيق إنتاجية مناسبة له آثار على مستوى المشروع أو المستوى القومي على السواء. فعلى مستوى المشروع تعني حسن استغلال الموارد، وينجم عنه خفضاً في التكاليف ومن ثم المساعدة في زيادة القدرة التنافسية للمشروع، الأمر الذي سيساعدها في خفض الأسعار وزيادة الإيرادات، فضلاً عن زيادة دخول العاملين فيها. كما يتضح في الجدول الآتي:

جدول (2): الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية الصغيرة للسنوات 2005 - 2015 (الف دينار)

السنة	عدد المشروعات الصناعية الصغيرة	عدد المشغلين (العمالة)			معدل النمو *
		بأجر	بدون أجر	المجموع	
2005	10088	25077	11302	36379	-
2006	11620	32476	14018	46494	0.27804
2007	13406	35647	18032	53679	0.15453
2008	11848	26660	14067	40727	(0.2412)
2009	10289	17678	10102	27780	(0.3178)
2010	11131	25362	11536	36898	0.32822
2011	47281	89646	55739	145385	2.9401
2012	43669	84378	51832	146210	0.00567
2013	27694	60075	31984	22059	(0.8491)
2014	21809	41304	42968	84272	2.8203
2015	20780	39230	31857	71087	(0.1564)

المصدر: وزارة التخطيط، (2015). "إحصائيات مديرية الحسابات القومية" .

يوضح (الجدول، 2) عدد العمالة المشتغلة في المشروعات الصناعية الصغيرة ومعدل نموها قياساً بعدد المشروعات الصناعية الصغيرة، وإن مؤشر إنتاجية المشروعات الصناعية الصغيرة يشير إلى القدرة على زيادة حجم المخرجات (الإنتاج المتحقق) عن طريق الاستخدام الفعال للموارد المتاحة (مواد، ورأس مال، وعمالة، ومعلومات...) أما

على المستوى الوطني فإن لمعدلات الإنتاجية علاقة وثيقة بالتضخم، ومستوى الدخل والمعيشة والتنمية الاقتصادية. ففي ظل التضخم يمكن للإنتاجية أن تسهم في إعادة التوازن بين الإنفاق من جهة وإنتاج السلع والخدمات من جهة أخرى في المجتمع وذلك عن طريق تحسين العلاقة بين المدخلات والمخرجات على مستوى المشروع الواحد ومن ثم على مستوى قطاع المشروعات الصناعية الصغيرة ومن ثم على مستوى البلد .

جدول (3): مؤشر الإنتاجية للمشروعات الصناعية الصغيرة على وفق قيمة الإنتاج ومستلزماته للمدة من 2005 - 2015

السنة	قيمة الإنتاج	نمو الإنتاج	مستلزمات الإنتاج	نمو مستلزمات الإنتاج	مؤشر الإنتاجية	نمو الإنتاجية
2005	658655361	-	382245206	-	1.723	-
2006	1103756749	0.6757	617095687	0.6143	1.788	0.0380
2007	812441151	(0.2639)	467189737	(0.2429)	1.738	(0.0277)
2008	814197339	0.0021	428210511	(0.0834)	1.901	0.0933
2009	815953528	0.0021	389231285	(0.0910)	2.096	0.1025
2010	1556336009	0.9073	569746849	0.4637	2.731	0.3030
2011	3896267446	1.503	1964921474	2.4487	1.982	(0.2740)
2012	4567101970	0.1721	2066295408	0.0515	2.210	0.1146
2013	3289710372	(0.2796)	1901120490	(0.0799)	1.730	(0.2171)
2014	1924980220	(0.4148)	932469816	(0.5095)	2.064	0.1930
2015	2107345296	0.0947	1316795153	0.4121	1.600	(0.2247)

المصدر: وزارة التخطيط، (2015). " إحصائيات مديرية الحسابات القومية ". الأعمدة 1 و 2 .

تشير نتائج (الجدول، 3) إلى زيادة مضطردة في معدل الإنتاجية ولكنها بنسب متفاوتة تزيد في آحاد معينة وتنقص في أخرى، وتميل نتائجها إلى التقارب مع نتائج مساهمة المشروعات الصغيرة السابقة الذكر، ولا سيما في الأعوام 2007 و 2015 التي انخفضت فيها المساهمة وكذلك معدل الإنتاجية، ولنفس الأسباب التي مر ذكرها آنفاً، ومن ذلك يتضح أن للمشروعات الصناعية الصغيرة مساهمة في زيادة النمو الاجتماعي للبلد، والذي يجيب عن تساؤل البحث من جهة وعن جزء من فرض البحث من حيث أهمية المشروعات الصناعية الصغيرة في معالجة مسائل التوظيف وزيادة دخل الفرد والبطالة والمنافسة، ومن ثم مشاركة المشروعات الصناعية الصغيرة في زيادة النمو من ناحية اجتماعية .

ثالثاً: مؤشر القيمة المضافة للمشروعات الصناعية الصغيرة

إن مؤشر القيمة المضافة على مستوى المشروع يعطي الناتج الحقيقي للمشروع، وعند تجميع القيم المضافة لجميع المشروعات الصناعية داخل البلد سيعطي إجمالي القيمة الحالية للقطاع الصناعي في اقتصاد البلد، ومن ذلك يتضح أن إجمالي المشروعات الصناعية الصغيرة تساوي إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي، وهي بذلك تمثل قدرة المشروع الصناعي على توليد الدخل الصافي، ومن ثم مساهمته في زيادة الدخل القومي، وزيادة الناتج المحلي للبلد إجمالاً، وكما يتضح في الجدول الآتي:

جدول (4): مؤشر القيمة المضافة للمشروعات الصناعية الصغيرة وفق قيمة الإنتاج ومستلزماته للمدة 2005 - 2015

السنة	قيمة الإنتاج	نمو الإنتاج	مستلزمات الإنتاج	نمو المستلزمات	مؤشر القيمة المضافة	نمو القيمة
-------	--------------	-------------	------------------	----------------	---------------------	------------

2005	658655361	-	382245206	-	276410155	-
2006	1103756749	0.6757	617095687	0.6143	486661062	0.760
2007	812441151	(0.2639)	467189737	(0.2429)	345251414	(0.290)
2008	814197339	0.0021	428210511	(0.0834)	385986828	0.117
2009	815953528	0.0021	389231285	(0.0910)	426722243	0.105
2010	1556336009	0.9073	569746849	0.4637	986589160	1.312
2011	3896267446	1.503	1964921474	2.4487	1931345972	0.957
2012	4567101970	0.1721	2066295408	0.0515	2500806562	0.294
2013	3289710372	(0.2796)	1901120490	(0.0799)	1388589882	(0.444)
2014	1924980220	(0.4148)	932469816	(0.5095)	992510404	(0.285)
2015	2107345296	0.0947	1316795153	0.4121	790550143	(0.203)

المصدر: وزارة التخطيط، (2015). "إحصائيات مديرية الحسابات القومية". الأعمدة 1 و 2 .

يوضح (الجدول، 4) أن نمو قيمة الإنتاج ومستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة للمشروعات الصناعية الصغيرة كان طردياً في جميع الأعوام إلا في العام 2007 والأعوام الأخيرة من السلسلة قيد الدراسة، كما تعكس تنذب في نمو القيمة ما بين الارتفاع والانخفاض وهذا يناسب كثيراً نتائج الجداول السابقة وتحليلاتها، ويلاحظ أيضاً أن الانخفاض الحاصل في الأعوام من 2013 - 2015 انخفاض عكسي، أي دالته تتجه نحو الانخفاض ولكن بشكلٍ طردي، أي تشير إلى تحسن هذه النسب كلما تقدمنا في السلسلة نحو الجانب الموجب (قد تكون الأعوام الحالية التي تقع خارج السلسلة المدروسة نموها موجباً)، ومن ذلك يتضح أن المشروعات الصناعية الصغيرة تسهم في زيادة النمو الاقتصادي والاجتماعي والتنافسي للبلد عن طريق القيمة المضافة التي تحققها، الأمر الذي يعني قبول الفرض من حيث أن المشروعات الصناعية الصغيرة تقدم قيمة مضافة للبلد .

رابعاً: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للمشروعات الصناعية الصغيرة

لقياس مؤشر تنافسية قطاع المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق، نستخدم (مؤشر الميزة التنافسية النسبية الظاهرة RCAI مؤشر بلاسا Balassa Index)، إذ هناك إمكانية لاستخدامها على مستوى القطاع والمنظمات في البلد الواحد، بتطبيق معادلتها الرياضية إما عن طريق أعداد المشروعات الصناعية الصغيرة قياساً بباقي المشروعات المشابهة لها أو غير المشابهة لها، أو عن طريق قيمة ناتجها، وسنختار طريقة أعدادها بدلاً من القيم، وذلك لتيسر الحصول على الأعداد الإجمالية للمشروعات في العراق بجميع أنواعها، مع عدم تيسر الحصول على بيانات تفصيلية عن بعض مطلوبات معادلة التنافسية، وكالاتي:

$$[(\text{مجموع المشروعات الصغيرة في البلد}) \div (\text{مجموع المشروعات الصناعية الصغيرة في البلد})]$$

$$100 \times \frac{[(\text{المشروعات الصناعية الكلية (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة}) \div (\text{المشروعات الكلية في البلد})]}{[(\text{مجموع المشروعات الصغيرة في البلد}) \div (\text{مجموع المشروعات الصناعية الصغيرة في البلد})]} = \text{الميزة النسبية الظاهرة}$$

$$[(\text{المشروعات الصناعية الكلية (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة}) \div (\text{المشروعات الكلية في البلد})]$$

إذ أن:

- مجموع المشروعات الصغيرة في بسط المعادلة يتضمن المشروعات الصناعية وغير الصناعية في البلد .
- المشروعات الكلية في مقام المعادلة يتضمن جميع المشروعات الصناعية وغير الصناعية في البلد .

وعن طريق تعويض أعداد المشروعات الصناعية الصغيرة قياساً بأعداد المشروعات الأخرى والتي قد تتمثل في المشروعات الزراعية أو الإنشائية أو غيرها في مؤشر بلاسا المذكور آنفاً يتم قياس تنافسية هذه المشروعات، وتتضح خلاصة تنافسية المشروعات الصناعية الصغيرة في الجدول الآتي:

جدول (5): مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للمشروعات الصناعية الصغيرة وفق أعداد المشروعات 2005-2015

السنة	المشروعات الصغيرة الإجمالية	نسبة نمو المشروعات الصغيرة الإجمالية	المشروعات الصناعية الصغيرة	نسبة نمو المشروعات الصناعية الصغيرة (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة)	المشروعات الصناعية الصغيرة والكبيرة	نسبة نمو المشروعات الصناعية الصغيرة والكبيرة	المشروعات الكلية للبلد	نسبة النمو المشروعات الكلية للبلد	مؤشر الميزة النسبية الظاهرة
2005	10616		10088		10164		10616		1.0991
2006	12083	0.1382	11620	0.151	11672	0.148	12083	0.138	1.0765
2007	13886	0.1492	13406	0.153	13463	0.153	13886	0.149	1.0683
2008	12390	(0.107)	11848	(0.116)	11903	(0.116)	12390	(0.108)	1.0885
2009	10831	(0.125)	10289	(0.132)	10340	(0.131)	10831	(0.126)	1.1027
2010	11687	0.079	11131	0.081	11187	0.081	11687	0.079	1.0969
2011	38097	2.2598	37281	2.349	37440	2.346	38097	2.259	1.0398
2012	24463	(0.095)	23669	(0.097)	33887	(0.095)	34463	(0.095)	1.041
2013	28536	(0.172)	27694	(0.177)	27920	(0.176)	28536	(0.172)	1.0531
2014	22469	(0.212)	21809	(0.213)	21929	(0.215)	22469	(0.213)	1.0556
2015	21466	(0.044)	20780	(0.047)	20918	(0.046)	21466	(0.045)	1.0601

المصدر: وزارة التخطيط، (2015). "إحصائيات مديرية الحسابات القومية". الأعمدة 2 و 4 و 6 و 8.

يتضح من (الجدول، 5) أن المشروعات تمتلك تنافسية كبيرة ضمن قطاع الصناعة بشكل خاص ومجمل وعلى صعيد المشروعات الإجمالية، إذ تؤثر جميع قيم التنافسية زيادة عن الواحد الصحيح، الأمر الذي يعطي ميزة التنافسية لقطاع المشروعات الصناعية الصغيرة قياساً بعدد المشروعات الصناعية إجمالاً من جهة وأجمالي المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ومشروعات البلد الكلية من جهة أخرى، أي أنها تنافس في مجال القطاع الذي تنتمي له وتسهم في زيادة ناتج هذا القطاع أولاً والناتج الإجمالي للبلد لكل القطاعات ثانياً وهذا يدل على قبول الفرض من حيث التنافسية.

خامساً: نتائج البحث واختبار فرضه

تتضح خلاصة نتائج البحث في (الجدول، 6) والتي تشير إلى الآتي:

1. إن نمو أعداد المشروعات الصناعية الصغيرة متذبذب ارتقاعاً وانخفاضاً ضمن السلسلة عينة الدراسة.
2. إن المشروعات الصناعية الصغيرة أشرت مساهمة فعلية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الذي تنتمي له وللناتج الإجمالي للبلد وينسب متذبذبة ولا ترتقي لمستوى الطموح.

3. إن المشروعات الصناعية الصغيرة أثرت زيادة وانخفاضاً ملحوظين في إنتاجيتها على الرغم من تفوق قيمة ناتجها عن قيمة مستلزماته في جميع السلسلة قيد البحث .
4. تقدم المشروعات الصناعية الصغيرة قيمة مضافة للإنتاج المحلي الإجمالي على الرغم من تذبذب مستويات الإنتاجية.
5. أشارت النتائج إلى امتلاك المشروعات الصناعية الصغيرة مؤشرات تنافسية ضمن قطاع الصناعات بشكل خاص وضمن مشروعات البلد بشكل عام .

جدول (6): خلاصة نتائج البحث وفق مؤشرات القياس (الإنتاجية والقيمة المضافة والميزة النسبية الظاهرة)

السنة	عدد المشروعات الصناعية الصغيرة	أهمية المشروعات الصناعية الصغيرة	إنتاجية المشروعات الصناعية الصغيرة	القيمة المضافة للمشروعات الصناعية الصغيرة	مؤشر تنافسية المشروعات الصناعية الصغيرة
2005	10616	0.000163256	1.723	276410155	1.0991
2006	12083	0.00040895	1.788	486661062	1.0765
2007	13886	0.000195261	1.738	345251414	1.0683
2008	12390	0.000187435	1.901	385986828	1.0885
2009	10831	0.00017052	2.096	426722243	1.1027
2010	11687	0.000320821	2.731	986589160	1.0969
2011	38097	0.000753382	1.982	1931345972	1.0398
2012	24463	0.000834616	2.210	2500806562	1.0410
2013	28536	0.000562382	1.730	1388589882	1.0531
2014	22469	0.000300028	2.064	992510404	1.0556
2015	21466	0.000300899	1.600	790550143	1.0601

المبحث الرابع: الإطار الختامي للبحث

أولاً: الاستنتاجات **Conclusions**: في ضوء استقراء الأدبيات ونتائج البحث التطبيقية نستنتج الآتي:

1. لا تعكس نتائج الناتج الإجمالي للمشروعات الصغيرة المستوى الحقيقي الذي يجب أن تحققه هذه المشروعات على الرغم من أهميتها في الناتج الإجمالي للبلد ومساهمتها فيه، لعدم كفاءة إدارة الأزمات في سنوات السلسلة عينة البحث.
2. إن الإنتاجية الكلية للمشروعات الصناعية الصغيرة تجاوزت نسبة 100 % ولجميع السنوات عينة البحث ولكن بنسبة نمو تزيد وتتناقص، الأمر الذي يشير إلى تغير عوامل الإنتاج وعدم ثباتها أو على الأقل ليست بمستوى طردي ثابت.
3. لا تعكس مؤشرات القيمة المضافة للمشروعات الصناعية الصغيرة المستوى الحقيقي لهذه المشروعات لعدم ثبات استقرار مؤشرات نموها نتيجة لعوامل كثيرة مثل فقدان الأمن وعمليات التخريب وتوقف الكثير من المشروعات ...
4. إن التنافسية التي تمتلكها المشروعات الصناعية الصغيرة ضمن قطاع الصناعة تعكس أهمية هذه المشروعات في زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنافسية للبلد ولقطاع الذي تنتمي له .

5. قبول فرض البحث على وفق نتائجه من حيث إسهام المشروعات الصناعية الصغيرة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلد من خلال إنتاجيتها وقيمتها المضافة وتنافسيتها وعلى جميع المستويات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية ...

ثانياً: التوصيات Recommendation: استكمالاً لمقومات البحث المنهجية والعلمية، نقدم التوصيات الآتية:

1. تقييم أداء المشروعات ولا سيما الصغيرة منها وقياسه وفق برنامج حكومي موحد اعتماداً على معايير الأداء المتعارف عليها للوقوف على النتائج الفعلية لأداء المشروعات ومن ثم صياغة سياسات عمل وخطط تبنى على وفق مؤشرات التقييم الفعلية .
2. على المعنيين في السلطة تفعيل القوانين التي من شأنها حماية المشروعات الصغيرة من حيث توفير سبل الأمن والأمان والحد من عمليات التخريب مع إعادة تأهيل المشروعات المتضررة لتأخذ دورها في زيادة ناتج البلد الإجمالي .
3. حماية منتجات المشروعات الصناعية الصغيرة من المنتجات المستوردة ومنافستها في السوق المحلي، عن طريق تفعيل الرسوم الكمركية، أو ضبط الحدود، أو تقليل الاستيرادات،
4. على المعنيين في السلطة تقديم التسهيلات غير المادية للمشروعات الصناعية الصغيرة مثل واعتماد السياقات القانونية والتشريعية وإجراءات متابعة هذه المشروعات وتحفيزها والعمل على توفير متطلبات نجاح هذا التوجه .
5. على الدولة تقديم التسهيلات المادية للصغيرة وفق رؤية استراتيجية مستمرة لإسنادها وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مثل تسهيلات التمويل وتقديم الائتمانيات والضمانات المطلوبة .
6. التركيز بشكل أكبر على دعم المشروعات الصناعية الصغيرة التي يفقدها السوق أو بحاجة إليها نتيجة لقلّة أعدادها لاستيفاء حاجة السوق المحلي من سلعها أو خدماتها عن طريق دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية .

ثالثاً: المراجع References

المراجع العربية Arabic References

- 1) آل فيحان، إيثار عبد الهادي. (2018). " إدارة الإنتاج والعمليات " . ط 2 . مكتب الجزيرة للطباعة والنشر، بغداد، العراق .
- 2) البرزنجي، حيدر شاكر . وتايه، محمد إبراهيم. والمسعودي، عامر رشيد. (2018). " قياس الأداء التنافسي لشركة التأمين الوطنية وبعض فروعها باستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCAI " . مجلة دراسات محاسبية ومالية مجلد 13، عدد 42.
- 3) الجامعة العربية منظمة العمل العربية. (2009). " المنتدى العربي للتشغيل: المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة " . بيروت، لبنان .
- 4) الحاج مصطفى، لؤي صادق. (2005). " القدرات التنافسية للصناعات الغذائية الفلسطينية وآفاق تطويرها " . رسالة ماجستير في إدارة السياسات الاقتصادية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين .
- 5) حداد، حامد عبيد. (2014). " تقييم كفاءة الأداء في الشركة العامة للصناعات الجلدية في العراق للمدة من 2000-2009 " . مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 20 . عدد 75 .
- 6) الخالدي، إبراهيم بدر شهاب. (2001). " معجم الإدارة " . موسوعة شاملة لمصطلحات الإدارة العامة والأعمال، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .
- 7) زيد، منير عبي. (2006). " إدارة الأزمات " . الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان. الأردن .
- 8) سلمان، كاظم خمات. (2013). " المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في النمو الاقتصادي في العراق " . مجلة المثلى للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 3 . عدد 5 .

- 9) عبد الحميد، مناهل مصطفى. وعبود، سهيلة نجم. (2013). " دور التمويل في دعم المشاريع الصغيرة في العراق ". مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 19 . عدد 70 .
- 10) عبد الرضا، نغم يوسف. وكاظم، حميد مظلوم. (2016). " تقييم أداء المشاريع الصغيرة وفق مدخل بطاقة الأداء المتوازن: دراسة تطبيقية في شركة الفضلي الإنشائية ". مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 32 . عدد 89 .
- 11) العجلوني، محمود محمد. (2009). " إدارة الأزمات في القطاع المصرفي في إقليم الشمال ". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية .
- 12) العلي، عبد الستار محمد. (2007). " التخطيط والسيطرة على الإنتاج والعمليات ". الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن .
- 13) العنزي، سعد علي. وفيصل، مثني زاحم. (2013). " مبررات احتضان المشاريع الصغيرة والمتوسطة ". مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 19 . عدد 74 .
- 14) كندري، كريمة. (2011). " دور الإمداد في تحسين تنافسية المؤسسة ". رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر .
- 15) اللامي، غسان قاسم داود. والبياتي، أميرة شكر ولي. (2008). " إدارة الإنتاج والعمليات: مرتكزات معرفية وكمية ". دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .
- 16) اللامي، غسان قاسم داود. وحسين، حسين وليد. (2012). " إعادة هندسة عمليات الخدمة وأثرها في نجاح المشاريع الصغيرة ". مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد 19 .
- 17) المنصور، كاسر نصر. (2010). " إدارة العمليات الإنتاجية: الأسس النظرية والطرائق الكمية ". الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .
- 18) منظمة العمل العربية. (2009). " المنتدى العربي للتشغيل ". بيروت، لبنان .
- 19) النجار، صباح مجيد، ومحسن، عبد الكريم. (2012). " إدارة الإنتاج والعمليات ". الطبعة الرابعة، مكتبة الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، العراق .
- 20) النسور، عبد الحكيم عبد الله. (2009). " الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي ". أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا .
- 21) وزارة التخطيط العراقية. (2010). " الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ".
- 22) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. (2012). " الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ". المجموعة الإحصائية السنوية، الإحصاء الصناعي .

المراجع الأجنبية English References

- 23) Antheaume Nicolas & Lionel, Honore. (2002). " **government d'entreprise et PME: quel part age entre actionnaires et dirigeants** ". france: travail de recherche, New York .
- 24) Buckley, P.J. Christopher, L. and Prescott. (1988). " **Measures of international competitiveness** ". a critical survey. Journal of Marketing Management, No 2.
- 25) Daft, R.L. & Noe, R.A. (2001). " **Organizational Behavior** ". U.S.A: South-Western College Publishing .
- 26) Ghazali, I. & Purwanto, A. (2014). " **Intellectual capital performance of Indonesian Banking sector: Amodified VAIC perspective**". Asian Journal of finance &accounting, (6),(2) .
- 27) Heizer, Jay and Render, Barry. (2004). " **Operations Management** ". 7th ed. Upper Sadale River. New Jersey.
- 28) Ihsan, Isik. Ugur, Meleke. & Ebru, Isik. (2002). " **Liberalization ,ownership and productivity in Turkish banking** ". Working Paper 0218, ER, Egypt .

- 29) Leromain, Elsa. & Gianluca, Orefice. (2013). **“New Reveled Comparative Advantage Index: Dataset and Empirical Distribution”**.CEPII Working Paper, No 20.
- 30) Moore, C. W. Petty, J. W. Palich, L. E. & Longenecker, J. G. (2010). Managing Small Business An Entrepreneurial Emphasis “. South Western. Apart of Cengage Learnings .
- 31) Oxford , paperback dictionary, (2000), Oxford University Press .
- 32) Porter, M. (1990). **“The Competitive Advantage of Nation”**. Harvard Business Review.
- 33) Pulic, A. (2008). **“The principles of Intellectual capital efficiency-A brief description”**. ante@vaic.net .
- 34) Rahnama, Afshin. and others.(2011). **“The Role Industrial incentives of small and medium industries”**. international Journal business Administration. Vol 2 . No.4 .
- 35) Svend Rasmussen. (2011). **“ Production Economics: The Basic Theory of Production Optimization ”**. Springer .